

*Jamal Barout | جمال باروت

**Morad Diani | مراد ديانى

في محاولة استشراف مستقبلات العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية: أفكار أولى

An Attempt to Forecast the Futures of Research Work in the Social Sciences and Humanities: First Ideas

الرقم التعريفي DOI
<https://doi.org/10.31430/CIEM9585>

القبول Accepted
2022-10-27

التعديل Revised
2022-07-21

التسلم Received
2022-06-30

ملخص: بفعل التحولات التكنولوجية والاقتصادية والجيوسياسية الكبرى خلال العقود القليلة الماضية، شهدت عمليات البحث العلمي تطورات نوعية مهمة. وإن كانت هذه التحولات أكثر تأثيرًا ونطاقًا في مجال "العلوم الدقيقة"، فإنّ مجال "العلوم الاجتماعية والإنسانية" لم يشدّ بدوره عنها، سواء في ما يخص الممارسة البحثية في حد ذاتها، وتحولاتها البنوية بفعل تعميم استخدام الأدوات الرقمية والتكنولوجية والشبكية، وتقنيات البحوث الكمية وتطور البرمجيات، وتيسير قدرات التعلم المستمر وبناء القدرات في ضوء التطورات العلمية البحثية، أو في ما يخص تأثر هذه الممارسة البحثية بعناصر موضوعية عدة، منها التصنيفات الدولية للباحثين والجامعات والمجلات والمؤسسات، وتزايد ضغوط النشر. تتناول هذه الورقة، بالدرس والتحليل، "العمل البحثي" في مجال "العلوم الاجتماعية والإنسانية" العربية، وترسم بعض معالم تطوراتها المستقبلية.

كلمات مفتاحية: البحث العلمي، العلوم الاجتماعية والإنسانية، التحولات التكنولوجية، الكتابة البحثية، النشر العلمي.

Abstract: Due to the major technological, economic and geopolitical transformations during the past few decades, scientific research processes have witnessed important qualitative developments. Although these transformations were more influential and widespread in the field of "Exact Sciences", the field of "Social Sciences and Humanities" was not an exception, both in terms of research practice itself, in its structural transformations due to the generalization of the use of digital, technological and networked tools, in the quantitative research techniques and the development of Software, in facilitating continuous learning and capacity-building in the light of scientific research developments, or with regard to the impact of this research practice on several objective elements, including international classifications of researchers, universities, journals, and institutions, and increasing publishing pressures. This paper discusses the "research work" in the field of Arabic "Social Sciences and Humanities" and draws some features of its future developments.

Keywords: Scientific Research, Social Sciences and Humanities, Technological Transformations, Research Writing, Scientific Publishing.

* المحرر العلمي للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Scientific Editor of the Arab Center for Research and Policy Studies.
Email: jamal.barout@dohainstitute.org

* باحث مشارك بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Associate Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies.
Email: morad.diani@dohainstitute.org

مقدمة

شهدت عمليات البحث العلمي تطورات نوعية مهمة خلال العقود القليلة الماضية، نتيجة تأثيرات متعددة، بعضها ذاتي، بفعل دينامية الممارسة البحثية وتحولاتها في حد ذاتها، وبعضها موضوعي، بفعل التحولات التكنولوجية والاقتصادية والجيوسياسية على نحو أوسع. وستزايد حجم هذه التحولات ونطاقها في الفترة القادمة بفعل تزايد مسبباتها وتكثيفها، ما سيكون له تأثيرات أكبر في العمل البحثي في المستقبل.

وإن كانت هذه التحولات في الممارسة البحثية أكثر تأثيراً ونطاقاً في مجال "العلوم الدقيقة"، فإن مجال "العلوم الاجتماعية والإنسانية" بدوره لم يشدَّ عن هذه التحولات، سواء في ما يخص الممارسة البحثية في حد ذاتها، وتحولاتها البنوية بفعل تعميم استخدام الأدوات الرقمية والتكنولوجية والشبكية، وتقنيات البحوث الكمية وتطور البرمجيات، وتيسير قدرات التعلم المستمر وبناء القدرات في ضوء التطورات العلمية البحثية، أو في ما يخص تأثير هذه الممارسة البحثية بعناصر موضوعية عدة، منها التصنيفات الدولية للباحثين والجامعات والمجلات والمؤسسات، وتزايد ضغوط النشر.

تتناول هذه الورقة، بالدرس والتحليل، "العمل البحثي" في مجال "العلوم الاجتماعية والإنسانية"⁽¹⁾ العربية، وتُخصّص القول في بعده⁽²⁾. تناقش النقطة الأولى تحولات العمل البحثي في ظل الثورة الرقمية، سواء في ما يخص إمكانات الوصول إلى المصادر والمراجع، وطرق معالجتها، والكتابة البحثية، أم في طرق التأكد من انتحال النصوص العلمية. ثم تتعرض النقطة الثانية لتحولات العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في ظلّ سيادة اللغة الإنكليزية، التي أصبحت "اللغة المشتركة" لنشر نتائج البحث العلمي. وتتناول النقطة الثالثة بالدرس والتحليل، التحولات البنوية في بيئة العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، سواء في ما يخص تحولات تكامل التدريس والبحث، أم في تعدد الاختصاصات وعبور الاختصاصات. وتخص النقطة الرابعة النظر في تحولات العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في ظلّ تزايد التنافسية الدولية، بفعل الأهمية المتزايدة للتصنيفات الدولية للجامعات، وتصنيف الباحثين. وأخيراً، تخص النقطة الخامسة تحولات العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية، ويرسم بعض معالم تطوراتها المستقبلية، لا سيما النهوض بالعلوم الاجتماعية والإنسانية باللغة العربية ضمن بيئة معومة وموسومة مركزية اللغة الإنكليزية في المجال العلمي.

أولاً: تحولات العمل البحثي في ظل الثورة الرقمية

عرفت الأنشطة البحثية تطورات مهمة منذ أن بدأت تشهد استقلالية عن سواها من المجالات ذات الصلة، وتندرج ضمن أنساق بردائية محددة. ففي العالم الغربي، كانت أنشطة البحث في الماضي

1 نعدّ تمايز طبيعة الممارسة البحثية في مجال "العلوم الاجتماعية والإنسانية" نسبةً إلى مجال "العلوم" خارج نطاق هذا البحث، ومن ثمّ لن نفضّل فيه القول.

2 علماً أنّ غالبية العاملين في المجال البحثي تعمل أيضاً في الآن ذاته في مهمات تدريسية وإدارية وتنسيقية أخرى.

محدودة ومتداخلة مع المهن التقنية والتصنيعية، إلى أن بدأ البحث يتميز تدريجياً من أنشطة التصنيع الحرفية في العصور الوسطى، حين خصص بعض الحرفيين وبعض الصيادلة القليل من وقتهم لتجديد منتجاتهم، على أساس معرفتهم وخبرتهم العملية التجريبية، ليتسارع تقسيم العمل بين الإنتاج والبحث مع مرور الزمن، ويصبح بعض هؤلاء الحرفيين متخصصين في البحث، بمعنى مخترعين / مكتشفين / باحثين. ثم جرى إنشاء مجموعات العمل تدريجياً، حيث جمعت بين المخترعين والمكتشفين المختلفين الذين نظموا أنفسهم للحصول على التمويل. وإضافة إلى ذلك، أدى التطور السريع للجامعات الغربية في القرن التاسع عشر إلى مزيد من الاستقلالية لأنشطة البحث، من دون أن تصبح مستقلة عن التدريس، وهو ما سيتحقق في القرن العشرين، سواء في المجال الجامعي أو الصناعي. أما في العالم العربي، فقد كانت الأنشطة البحثية دائماً متعددة الاختصاصات ومتداخلة مع مهن وأنشطة متعددة: الأطباء، والفلكيون، والكيميائيون، والنسابة، وعلماء التاريخ... إلخ. ولم يطرأ تحول حقيقي في تأطير أنشطة البحث ومأسستها إلا مع تأسيس أولى الجامعات العربية في بدايات القرن العشرين، وخصوصاً في أعقاب الاستقلالات في أواسطه، لتشهد هذه المؤسسات تحولات حقيقية مع بداية الألفية الثالثة التي عرفت تفجراً في إنشاء مراكز البحوث المستقلة وتعزيز الاهتمام بها في الأنشطة والمؤسسات الجامعية، إضافة إلى تطورات مهمة للجامعات العربية العمومية والخاصة منها على حد سواء، وتزايد الاهتمام بها وبمخرجاتها في ظل التحول نحو اقتصادات قائمة على المعرفة.

تعدّ الثورة الرقمية التي انطلقت مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي وبداية تسعينياته من أهم عوامل هذه التحولات التي هي بصدد تحويل العمل البحثي والممارسات البحثية في الزمن الراهن والمستقبل. وحتى إنه، وفقاً لغسان مراد، "يمكن مقارنة الثورة الرقمية اليوم بما حدث خلال عصر ظهور الطباعة؛ إذ إنها تفتح حقبة علمية جديدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تخضع لتغيرات عميقة في أدواتها وممارساتها وأساليبها المتعلقة بكل تخصص"⁽³⁾. فالأدوات الرقمية تسهّل إلى حد بعيد العمل البحثي، على جميع المستويات تقريباً، من البحث في المصادر والمراجع، إلى تتبّع المنشورات البحثية باستمرار، سواء من خلال محركات البحث أو الفهارس أو قواعد البيانات، أو الأرشيفات الرقمية، فضلاً عن الإمكانيات الهائلة للوصول إلى القواميس والمعاجم العامة والمتخصصة، وتزايد إمكانيات تعزيز قيمة مخرجات البحث ونشرها. يضاف إلى ذلك الثورة في تقانات الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات، ومن ثمّ، تسمح هذه الثورة الرقمية للباحث في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية بتوسيع مصادر بحثه ومراجعته، وسرعة الوصول إليها، وسرعة معالجتها، وتوسيع نطاق شبكاته العلمية، وتيسير النقد الداخلي والخارجي للبيانات التي تتسم بوفرتها وتسريع التواصل مع المجلات العلمية ودور النشر والمؤسسات ومراكز البحث. كما توفر له سرعةً ونجاعةً أكبر في الوصول إلى المعاجم، وإمكانيات كبرى في

3 غسان مراد، "التحول الرقمي ومستقبل العلوم الاجتماعية والإنسانية"، في: استشراف للدراسات المستقبلية، الكتاب السنوي السادس: استشراف تحولات العلوم والتكنولوجيا؛ بوابة العرب إلى المستقبل (الدوحة) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2021)، ص 240.

الترجمة الآلية. يضاف إلى ذلك الإمكانيات الأكبر والأسرع في الكتابة البحثية، مثلًا مع تقنيات التعرف الآلي على الصوت في الكتابة (Speech recognition/ Speech-to-text).

وتفتح الثورة الرقمية أيضًا آفاقًا ممتدة بالنسبة إلى الكتابة البحثية في حدّ ذاتها، مثلًا في ما يخص قضايا إعادة الصياغة والاقتباسات التي تعدّ من أهم مهمات الباحث، وركيزةً أساسيةً للسوية العلمية للعمل البحثي، وسمة رئيسة من سمات "المحاورة العلمية" بين الباحثين من جميع أنحاء العالم ومن الأجيال المختلفة، وأساس الطبيعة التراكمية للبحث العلمي، التي تخضع لمجموعةٍ من القواعد المستخدمة لاستدعاء الأعمال السابقة من أجل تبرير اختيارات البحث (أهمية الموضوع/ المدونة/ النظرية)، و/ أو شرح منهجيته، و/ أو دعم تحليلاته (الكمية و/ أو النوعية)، و/ أو تعزيز النتائج التي جرى التوصل إليها والتي يمكن أن تكون سياقيةً أو قابلةً للتعميم. فإن كانت الإشارة إلى النصوص العلمية أو الفكرية السابقة توفر للقارئ "ضمانًا" بأنّ المواقف التي يتخذها المؤلفُ مختومة بختم السمة العلمية، فإنه مع تزايد رقمنة العمل البحثي أصبح يُنظر على نحوٍ متزايدٍ إلى إعادة الصياغة والاقتباسات بواسطة برامج مكافحة الانتحال على أنها مؤشر على الاحتيال الفكري. ومما لا شك فيه أنّ حالات الانتحال هذه كانت موجودة دائمًا، لكن أصبح من الأسير الكشف عنها اليوم وقياس تأثيرها بفضل الأدوات الرقمية والشبكية. وتستخدم العديد من مؤسسات النشر والمؤسسات الجامعية والأكاديمية برامج كشف الانتحال لكشف احتمالية السرقة ولردع مرتكبيها⁽⁴⁾.

وعلاوة على ذلك، تسمح هذه الأدوات الرقمية بالتأكد على نحوٍ أفضل من انتحال النصوص العلمية المترجمة من لغة أجنبية من دون ذكر الأصل؛ وهي تتخذ جميع أنواع الانتحال العلمي السالفة الذكر، من "استنساخ" و"استبدال" و"مزج"، وأيضًا من التأكد من "الانتحال العلمي الذاتي" (Duplicate Publication/ Multiple Publication/ Redundant Publication) الذي ينطبق على المؤلفين الذين يعيدون استخدام محتوى أعمالهم السابقة التي سبق نشرها من دون الاستشهاد به، ويمرونه على أنه نتائج جديدة. وإن كانت البرمجيات الموجودة اليوم غير قادرة على كشف الانتحال كليًا، لأنها تكتشف فقط الاقتراضات الحرفية، وتظلّ السرقات النصية مع تعديلات الكلمات تفلت منها، والانتحال عبر ترجمة نصوص أصلية بلغاتٍ أجنبية، فإنها مع ذلك تظل رادعةً على نحوٍ فعالٍ وتعزز أخلاقيات إنتاج البحث وأصالته. وإضافة إلى هذا الأثر الردعي، تسعى بعض المؤسسات إلى درء مخاطر الانتحال من خلال تقديم برامج تدريب على الكتابة العلمية. وبعضها يلزم الطلاب وباحثي سلك الدكتوراه بميثاق شرف. ولذا تتزايد حاجة الباحث إلى التثبّت من التوثيق (المرجع في حالة الإحالة العامة، وتحديد رقم الصفحة في حالة الإحالة الخاصة أو الاقتباس)، والنظر في أمط التوثيق العلمي للأفكار، وتوثيق المصادر والبيانات (إحصاءات، جداول، رسوم بيانية، صور ... إلخ)، والعودة مباشرةً إلى المصادر والمراجع الأصلية.

4 هذه الأدوات الرقمية متوفرة اليوم بغزارة، نذكر من بينها برامج (iThenticate, Copyleaks, Turnitin, Scribbr, Quetext, Unicheck, PaperRater).

من ناحية أخرى، أدى انفجار المعلومات والمعرفة إلى ظهور عدد كبير جداً من المواد المتاحة أمام الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية تتجاوز قدرات المعالجة الفردية؛ الأمر الذي يدفع الباحثين أكثر فأكثر نحو العمل الجماعي والعمل الشبكي.

من المؤكد، إذًا، أن هذه الأدوات الرقمية والشبكية تؤثر مباشرة في ممارسات الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال دفعهم إلى اكتساب مهارات جديدة، من أهمها المهارات الرقمية والشبكية، التي برز دورها الفعال في تطوير منهجيات البحث الكمي في العلوم الاجتماعية على المستويات كافة، بهدف إضفاء مزيد من العلمية على أدواته وتحليله النوعي وبياناته وبنائه للنتائج

ثانيًا: تحول العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في ظل سيادة اللغة الإنكليزية

تحول آخر مهم تشهده الممارسة البحثية يتعلق بلغة البحث والنشر والتواصل على المستوى الدولي. فخلال العقود القليلة الماضية، أصبحت اللغة الإنكليزية هي "اللغة المشتركة" (Lingua Franca) لنشر نتائج البحث العلمي⁽⁵⁾. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في جميع أنحاء العالم للحفاظ على لغات أخرى غير اللغة الإنكليزية للتواصل والنشر العلمي، فإن من الواضح أن هذه الحالة تتحدى الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية من حيث إنه أصبح لزامًا عليهم التواصل ونشر معظم نتائج بحوثهم بلغة أخرى غير لغتهم الأم، وبلغة منطوقة ومكتوبة على نحو أقل إتقانًا من لغتهم الأم⁽⁶⁾. فإتقان اللغة الإنكليزية جزيئًا فحسب يمكن أن يحدّ في البداية من فرص الباحث وقدراته في العلوم الاجتماعية والإنسانية مع أقرانه في المؤتمرات الدولية، وكذلك من قدراته على تقييم الأعمال البحثية لأقرانه. وقد يحدّ هذا أيضًا من فرص التعاون مع الباحثين والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين؛ خصوصًا أنّ اللغة الإنكليزية ستظل، في المستقبل المنظور، اللغة المشتركة للعلوم والتكنولوجيا والإنتاج البحثي⁽⁷⁾، بل حتى البلدان الفخورة بلغتها وثقافتها غدت تفتح جامعات تدّرس باللغة الإنكليزية، كما في فرنسا وألمانيا، وانتقلت هذه الموجة أيضًا إلى العديد من الدول العربية.

بيد أنّ هذا لا يعني تلاشي اللغات الوطنية في المجال العلمي والإنتاج والتواصل، بل على العكس من ذلك، يُشترط الولوج إلى عوامة العلوم باللغة الإنكليزية بناء القدرات الاستيعابية باللغات الوطنية

5 Christine M. Tardy, "The Role of English in Scientific Communication: Lingua Franca or Tyrannosaurus Rex?" *Journal of English for Academic Purposes*, vol. 3, no. 3 (2004), pp. 247-269.

6 Ulrich Ammon, *The Dominance of English as a Language of Science: Effects on other Languages and Language Communities* (New York: Mouton de Gruyter, 2001).

7 Raoul Kamadjeu, "English: The Lingua Franca of Scientific Research," *The Lancet*, vol. 7 (September 2019), p. e1174.

بوصفها شرطاً لا غنى عنه. فالتعامل مع لغتين في مجال البحث (اللغة الأم واللغة الإنكليزية) يمكن أن يكون مفيداً، لأنه يخلق فرصاً وتجارب جديدة، لكنه يظل مع ذلك هدفاً بعيد المنال بالنسبة إلى معظم البلدان النامية؛ إذ إنَّ معظم الباحثين في البلدان غير الأنكلوسكسونية أضحو قادرين على قراءة نص باللغة الإنكليزية في مجال معرفتهم وفهمه، لكنهم نادراً ما يتقنون اللغة الإنكليزية على نحو كافٍ لكتابة نص واضح ومختصر. وعلى النقيض من ذلك، يواجه تقدّم اللغة الأم العلمية أيضاً عقبات نتيجة الأهمية المتزايدة الممنوحة للغة الإنكليزية في مجال النشر. فإذا أخذنا البرازيل مثلاً، يبرز روجيريو مينيجيني وأبل باكر أن "العلماء البرازيليين ينشرون حالياً حوالي 50000 مقالة كل عام، 60 في المئة منها تقريباً باللغة البرتغالية. وقد نُشر نحو 18000 من هذه المقالات في المجلات المفهرسة عبر قاعدة بيانات شبكة طومسون العلمية للعلوم (Thomson Scientific Web of Science). بيد أن 2.7 في المئة فقط من هذه المقالات هي باللغة البرتغالية"⁽⁸⁾. الأمر الذي يؤكد سيادة اللغة الإنكليزية لغةً تداول وتواصل علمي على المستوى الدولي، حتى بالنسبة إلى دولة كالبرازيل التي تتوفر فيها قدرات علمية وبحثية هائلة بلغتها الأم (البرتغالية).

يطرح علينا هذا التوجه إلى اعتماد اللغة الإنكليزية في المستقبل في العلوم الاجتماعية والإنسانية قضية مكانة اللغة العربية في البحث والنشر والتواصل، ومدى انساقها مع استخدامات اللغة الإنكليزية. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى تجربة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذي اعتمد منذ نشأته اللغة العربية لغةً بحثٍ علمي ونشر وتواصل، مع انفتاحه على نحو واسع على اللغة الإنكليزية في جميع فعالياته ومنشوراته. ويرتبط ذلك بفهمه لدوره في استئناف النهضة العربية التي لا يمكن أن تنهض كما حصل في النهضة كافة إلا بواسطة اللغة العربية، وكذلك بقناعاته بالطاقات التعبيرية والناقلة الكبرى للغة العربية حتى في مجال التعريب وترجمة مصطلحات العلوم الدقيقة.

ثالثاً: التحولات البنيوية في بيئة العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية

1. تحولات تكامل التدريس والبحث

على مرّ التاريخ، ظل العمل البحثي مقترناً بالعمل التدريسي والأكاديمي ومتداخلاً معه. وإن كان المجال البحثي قد بدأ يشهد استقلالية متزايدة طوال العقود القليلة الماضية، سواء في مجالات صناعية أو تطبيقية، أو مع تطوير مراكز بحثية مستقلة، أو مع تطوير مراكز تفكير وخبرة (Think Thanks)، فإن التأثيرات المتبادلة بين المجالين ستظل تكتسي أهمية بالغة في المستقبل بفعل عوامل عدة.

8 Rogerio Meneghini & Abel L. Packer, "Is there science beyond English?" *EMBO Reports*, vol. 8, no. 2 (2007), p. 114.

فالباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية يمتنون لكسب لقمة العيش صنعة الاستثمار في البحث، إضافة إلى وظائف أخرى. وللقيام بذلك، ينبغي لهم أولاً إجراء دراسات طويلة يُطلب منهم فيها أن يكونوا متفوقين. وفي الآن ذاته، إذا وُلد البحث العلمي في بداياته بوصفه عملاً فردياً، فقد أصبح تدريجياً عملية جماعية. وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية، يُوزع البحث بين المؤسسات ذات المهن المختلفة في المجتمع. وقد ظلّ البحث الأكاديمي، مع منظماته البحثية وجامعته، فترةً طويلة، مهنةً حصريةً للعمل الأساسي والنظري، بينما تستثمر المؤسسات الأخرى في الجوانب التطبيقية، في الابتكار والتنمية الاقتصادية المباشرة، قبل أن تتحول هذه الصورة تدريجياً خلال العقود القليلة الماضية ويصبح التداخل أكبر بين هذه المجالات.

يحرص الباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية على متابعة التقدم في اختصاصهم من خلال مراجعة يومية للأدبيات البحثية والابتكارات في مجالهم، والأسئلة البحثية التي تتطلب مزيداً من البحث. وفي الآن ذاته، يقررون هم بأنفسهم أو تقرر إداراتهم إجراء عملية البحث انطلاقاً من عناصر الأدبيات التي تتطلب إجابات أو توجد فيها إشكالات. ثم يبنون مشروعهم، ويكتبون مقترحات بحثية لإقناع كل من زملائهم ومموليهم. وبعد ذلك، ينفذونها، أي يقومون بتعريف العمل وبرمجته، ويتابعون استكمال نتائجها. ثم يستغلون النتائج وينشرونها ويضعونها في السياق العلمي والتقني والاقتصادي لكتابة الاستنتاجات والتقارير والمؤتمرات والمنشورات وبراءات الاختراع.

غير أن الوقت الذي يخصصه الباحثون والأساتذة الباحثون ينبغي لهم، في الغالب، تقسيمه بين مجموعة من الأنشطة: البحث، والتدريس، والتطوير، والإدارة. فالباحثون الأكاديميون يمتنون، في الغالب، إلى جانب مهنة البحث أيضاً التدريس، ويتحملون المسؤوليات الجماعية على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويختلف وقت العمل المخصص لهذه الفئات المختلفة من الأنشطة اختلافاً كبيراً وفقاً للحالة، والمؤسسة التي يلتحقون بها، والعمر، والمرحلة المهنية⁽⁹⁾. ويتميز الباحثون عموماً باستقلالية نسبية، والقدرة على تقييد أنفسهم ساعات عمل طويلة أو أكثر، وجدول زمنية غير نمطية وإيقاعات متغيرة ومكتنفة. وعلى الرغم من وجود إطار معين لساعات العمل الرسمية، يختلف باختلاف النظام الأساسي والمؤسسات المرتبطة به، فإنه لا يزال فضاءً نسبياً ولا يسمح بأيّ تحديد أو مراقبة لساعات العمل. وتحدد المنظمات البحثية ساعات العمل الرسمية والعتلات (تحديد الحد الأدنى لحجم العمل)، ولكن على العكس من ذلك من دون تعويض عن العمل الإضافي. ولدى الباحثين، مثل الأساتذة الباحثين، إمكانية تنفيذ جزء من نشاطهم خارج مكان تكليفهم الرسمي.

وفي حين أن هذا التوزيع للمهام أمر شائع بين جميع الباحثين، فإنه يشغلهم على نحو مختلف اعتماداً على المؤسسة التي توظفهم ووضعهم؛ إذ يستثمر الباحثون الأكاديميون والباحثون في المجالات التطبيقية

9 Lise Gastaldi & Caroline Lanciano-Morandat, "L'enseignement supérieur et la recherche: Une pression temporelle accrue," *La nouvelle revue du travail*, vol. 11 (2017).

في الأنشطة العلمية الأساسية، في حين تعتبر مهنة الأستاذ الباحث عملاً أكثر تكثيفاً، لأنها تمزج بين العديد من المهن: مهنة الأستاذ، ومهن الباحث، وأيضاً مهن الإشراف التربوي، وإدارة التدريب، وإدارة البحوث وتقييمها، ومزاوجته بين التدريس والبحث.

ومن التطورات التي بدأنا نشهدها في العقود الماضية أن أصبح التدريس والبحث منفصلين عن بعضهما على نحو متزايد، ومن ثم لا يستفيد كل منهما من علاقة التآزر، في حين أنه ينبغي أن تمارس مهنة البحث لمصلحة مهنة الأستاذ وليس على حسابها؛ ذلك أن التدريس يحتل في الواقع مكانة مهمة في حياة الباحث، ويستهلك جزءاً معتبراً من وقته، ولذلك ينبغي له أن يوفق باستمرار بين مهماته المختلفة. وأحد أسباب ذلك أن الباحث الجامعي يعدّ أنشطته التدريسية غير مرتبطة بأنشطته البحثية بوصفها تستنزف الوقت الذي ينبغي في الأصل تخصيصه للبحث⁽¹⁰⁾. وذلك ينطبق إلى حد بعيد على الباحث في بداية حياته المهنية الذي يواجه تحدي دمج مهنتي الباحث والأستاذ. ومع ذلك، من المفترض أن يسهل هذا التكامل نقل المعرفة بين أنشطة البحث والتدريس التي يقوم بها الباحث.

2. تعدد الاختصاصات وعبور الاختصاصات

يعدّ مجال تعدد الاختصاصات وعبورها أيضاً أحد أهم معالم تحولات الحقل البحثي في العقود القليلة الماضية، والتي ستستمر في المستقبل. وقد خُصصت خلال العقود القليلة الماضية مؤلفات مهمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في موضوع "تداخل التخصصات". وتقدّم معظم الأعمال الفلسفية⁽¹¹⁾ والاجتماعية⁽¹²⁾ حول هذا الموضوع تنظيرات وأمثلة ملموسة من أجل تعزيز الجوانب التي يعدونها مفيدة للتعاون والتقاطع بين الاختصاصات، بما في ذلك التآزر بين العلوم الاجتماعية والعلوم الدقيقة: والجمع بين المنهجين الكمي والنوعي كما نرى ذلك جلياً من خلال انتشار المصطلحات اللسانية حتى في علوم الهندسة الكهربائية وغيرها، وكذلك استخدام العلوم الاجتماعية لمصطلحات العلوم الدقيقة مثل اللازمة وغيرها. ومع ذلك، فإنه نادراً ما نجد فيها نماذج ملموسة لممارسات العمل البحثي المتعدد التخصصات.

10 Malcolm Tight, "Examining the Research/ Teaching Nexus," *European Journal of Higher Education*, vol. 6, no. 4 (2016), pp. 293-311.

11 Isabelle Stengers (ed.), *D'une science à l'autre: Des concepts nomades* (Paris: Seuil, 1987); Marcel Jollivet (ed.), *Sciences de la nature, sciences de la société: Les passeurs de frontières* (Paris: CNRS Éditions, 1992); Frédéric Darbellay (ed.), *La circulation des savoirs: Interdisciplinarité, concepts nomades, analogies, métaphores* (Berne: Peter Lang, 2012).

12 Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994); Peter Weingart & Nico Stehr (eds.), *Practising Interdisciplinarity* (Toronto: University of Toronto Press, 2000); Dominique Vinck, *Pratiques de l'interdisciplinarité: Mutations des sciences, de l'industrie et de l'enseignement* (Grenoble: Presses universitaires de Grenoble, 2001); Andrew Barry & Georgina Born (eds.), *Interdisciplinarity: Reconfigurations of the Social and Natural Sciences* (New York: Routledge, 2013); Felicity Callard & Des Fitzgerald, *Rethinking Interdisciplinarity across the Social Sciences and Neurosciences* (New York: Palgrave Macmillan, 2015).

فحين يشرع الباحث في أعمال بحثية تستدعي تعدد الاختصاصات وعبورها، فهو كما لو كان يضع حقله الخاص في الخلفية؛ وهو ما قد تكون له عواقب على مسيرته المهنية، من مثل الأحكام التي تُصدرها بشأن ذلك لجأ التوظيف ولجان الترقية. وإذا كان قد جرى النظر فترةً إلى تعدد التخصصات بوصفه نتيجة عفوية لدينامية العلوم المعاصرة، متقاربةً تدريجيًا نحو نموذج جديد للتعقيد⁽¹³⁾، فإنه يمكن بالأحرى اعتبار تعدد التخصصات بمنزلة "رفاهية نهاية الحياة المهنية"، ولا يمكن الوصول إليها بسهولة للشباب الذين لا يزالون يعتمدون بشدة على تقييم أعمالهم البحثية بغرض التوظيف أو الترقية.

رابعاً: تحولات العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في ظلّ تزايد التنافسية الدولية

يتأثر العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية أيضاً بتزايد التنافسية الدولية، بفعل الأهمية المتزايدة للتصنيفات الدولية للجامعات، وتصنيف الباحثين، ومطابقتهم على نحو متزايد بزيادة تنافسيتهم الدولية، بوصفها شروطاً للتوظيف والترقية، وتحصيل الجوائز العلمية والمنح والمناصب بالنسبة إلى الباحثين، وشروطاً للحصول على التمويل بالنسبة إلى الجامعات؛ ما ينعكس بالضرورة على الممارسة البحثية للباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

1. تصنيف الجامعات

في اقتصاداتٍ ومجتمعاتٍ معولمة ومتشابكة معرفياً على نحو متزايد، وقائمة أكثر فأكثر على الأصول غير الملموسة، ولا سيما المعرفة والابتكار والبحث والتطوير، أصبح يُنظر إلى مسألة المكانة التي تحتلها الجامعات في السياق الدولي للبحث والتطوير بوصفها ضماناً للجودة و"الامتياز". وتأتي في هذا الصدد التصنيفات الدولية للجامعات لتلبي احتياجات متعددة تتعلق بالتنظيم الداخلي للجامعات، وسمعتها وقدرتها على استقطاب الطلاب، وبأسس وضع السياسات العمومية في مجال التعليم العالي والبحث والتطوير، وأيضاً لتلبي طلباً متزايداً من لدن الدول المتنافسة في سياق التقسيم الدولي للمعرفة. لقد أصبح مجال التعليم العالي تدريجياً سوقاً عالمية، وأصبح يُنظر إلى الجامعات على أنها "شركات" تتنافس على نطاق عالمي⁽¹⁴⁾. وفي هذه المنافسة، وفي نظر واضعي السياسات (الذين يغلب عليهم التوجه النيوليبرالي)، تؤدي هذه التصنيفات الدولية دوراً حاسماً في توحيد معايير تقييم "الامتياز" على نطاق عالمي، فضلاً عن أنها أصبحت هوساً لدى وسائل الإعلام⁽¹⁵⁾، وأصبح المسؤولون

13 Edgar Morin, *Science avec conscience* (Paris: Fayard, 1982).

14 Simon Marginson, "Global University Rankings: Implications in General and for Australia," *Journal of Higher Education Policy and Management*, vol. 29, no. 2 (2007), pp. 131-142.

15 Robert A. Rhoads, Shuai Li & Lauren Ilano, "The Global Quest to Build World-Class Universities: Toward a Social Justice Agenda," *New Directions for Higher Education*, no. 168 (Winter 2014), pp. 27-39.

عن كبرى الجامعات الدولية ينفقون قدرًا كبيرًا من الموارد ومن الجهود لإدراج (أو الحفاظ) على مؤسساتهم ضمن فئة أفضل مئة جامعة في التصنيف العالمي (World Class University)، أو حتى ضمن فئة أفضل خمسمئة جامعة. وأبرزت هذه التقييمات تأثيرات عميقة في مؤسسات التعليم العالي؛ فهي تعدّل كيفية توزيع التمويل (لصالح الأقسام التي من المحتمل أن تنتج تصنيفات أفضل)، وتعدّل كذلك استراتيجيات التوظيف (استهداف الفائزين بجوائز، أو المدرجين ضمن قوائم الباحثين الأكثر استشهادًا)، وتحفز الاندماج في الجامعات ... إلخ⁽¹⁶⁾. وتدعم هذه الاستراتيجيات أيضًا (أو تطبقها) على المستويات الوطنية، الحكومات التي تعتبر أن سمعة بلدها مبنية، على الأقل جزئيًا، على جودة التعليم العالي والبحث والتطوير⁽¹⁷⁾. يعدّ تصنيف شنغهاي المقارن الرئيس للجامعات، منذ إنشائه في عام 2003 وحتى اليوم، بيد أنه ليس الوحيد؛ إذ توجد العديد من التصنيفات الدولية الأخرى للجامعات، من أشهرها تصنيف الجامعات العالمية (The World University Rankings) لمجلة تايمز للتعليم العالي (Times Higher Education)⁽¹⁸⁾، وتصنيف الجامعات العالمي كيو إس (QS World University Rankings) لشركة كواكواريلي سيموندس (Quacquarelli Symonds)⁽¹⁹⁾، وتصنيف ويبوميترس العالمي للجامعات (Webometrics Ranking of World Universities)⁽²⁰⁾. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ تصنيفي التايمز وكيو إس كانا موحدّين حين صدرا أول مرة في عام 2004 قبل أن ينفصلا. فما بين عامي 2004 و2009، نشرت المجلة البريطانية تايمز للتعليم العالي بالتعاون مع شركة كواكواريلي سيموندس تصنيف الجامعات العالمية - تصنيف الجامعات العالمي كيو إس (Times Higher Education-QS World University Rankings). وقد صنّفت مجلة تايمز للتعليم العالي أفضل مئتي جامعة، في حين نشرت شركة كواكواريلي سيموندس على الإنترنت تصنيف أفضل خمسمئة جامعة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2009، انفصلت مجلة تايمز للتعليم العالي عن شركة كواكواريلي سيموندس وانضمت إلى مؤسسة طومسون رويترز (Thomson Reuters) لتقديم تصنيف جديد للجامعات العالمية، يسمى تصنيف الجامعات العالمية لمجلة تايمز للتعليم العالي (Times Higher Education World University Rankings). وقد صنّفت آخر دورة من المؤشر لعام 2019 أزيد من 1250 جامعة، نجد من بينها 52 جامعة عربية تتوزع على النحو التالي: 19 جامعة من مصر، و6 جامعات من كل من المملكة العربية السعودية والجزائر، و4 جامعات من كل من المغرب والأردن والإمارات العربية المتحدة، و3 جامعات من تونس، وجامعتان

16 Wendy Nelson Espeland & Michael Sauder, *Engines of Anxiety: Academic Rankings, Reputation, and Accountability* (New York: Russell Sage Foundation, 2016).

17 Philippe Aghion et al., "The Governance and Performance of Universities: Evidence from Europe and the US," *Economic Policy*, vol. 25, no. 61 (January 2010), pp. 7-59.

18 لمزيد من التفصيل بخصوص التصنيف، ينظر: <https://bit.ly/2qIxomr>

19 لمزيد من التفصيل بخصوص التصنيف، ينظر: <https://www.qs.com/rankings>

20 لمزيد من التفصيل بخصوص التصنيف، ينظر: <http://www.webometrics.info/en>

من لبنان، وجامعة واحدة من كل من قطر والعراق والكويت وعمان⁽²¹⁾. وإضافةً إلى التصنيف العالمي، يضم المؤشر الحالي تصنيفات فرعية بحسب الموضوع والسمعة، وكذلك تصنيفات إقليمية. من جهتها، بدأت شركة كواكواريلي سيموندس في نشر تصنيفها الجامعي الخاص بها منذ عام 2009، وقد أصبح يسمى تصنيف الجامعات العالمي كيو إس، على أساس الاستمرار في استخدام المنهجية الموجودة من قبل. وتوسع مؤشر كيو إس ليشتمل على التصنيف العالمي العام فضلاً عن تصنيفات فرعية (أفضل الجامعات في العالم لدراسة 48 موضوعاً مختلفاً)، إلى جانب تصنيف عالمي لأفضل المدن الطلابية (QS Best Student Cities)⁽²²⁾، وخمسة جداول إقليمية مستقلة⁽²³⁾، أحدثها تصنيف خاص بالدول العربية؛ إذ يصف أفضل 180 جامعة عربية⁽²⁴⁾. كما تجدر الإشارة إلى تصنيف ويوميتركس العالمي للجامعات الذي يصدره منذ عام 2004 (Cybermetrics Lab) التابع للمؤسسة العمومية الرئيسة للبحث العلمي في إسبانيا، المجلس الوطني للبحوث (CSIC). وهو يعتمد على مؤشر مركب يأخذ في الاعتبار حجم محتويات الجامعة على شبكة الإنترنت (عدد صفحات الويب والملفات)، ومدى رؤية هذه المنشورات وتأثيرها في الشبكة وفقاً لعدد الروابط الخارجية (استشادات المواقع). ويهدف التصنيف إلى تحسين وجود المؤسسات الأكاديمية والبحثية على شبكة الإنترنت، وتعزيز النشر المفتوح لنتائج البحث العلمي. وهو يوفر اليوم تصنيفاً على الشبكة لأكثر من 12 ألف جامعة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أكثر من ألف جامعة عربية. وعلى نحو عام، يظل مؤشر شنغهاي، من بين جميع المؤشرات "الغربية" الأخرى، المؤشر الذي يحظى بالموثوقية الأكبر وبالتأثير الأشد، وكذا في المؤسسات الجامعية والبحثية الدولية وفي السياسات العامة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

وإن كانت الجامعات العربية لا تزال متأخرةً في التصنيفات الدولية للجامعات، وفي مقدمتها تصنيف شنغهاي الذي ضمّ 19 جامعة عربية في إصداره الأخير لعام 2022 (7 جامعات سعودية، و7 جامعات مصرية، وجامعة واحدة لكل من لبنان وقطر وعمان والأردن والإمارات)⁽²⁵⁾، فإنّ ضغط هذه التصنيفات قد بدأ يستشعره الباحثون العرب، سواء في العلوم أو في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وستزداد شدته في المستقبل، وهو ما سينعكس حتماً على ممارساتهم البحثية. بيد أن عملية التصنيف تواجه ملاحظات عميقة وجدّية نظراً إلى ما توليه للمؤشرات الكمية من أهمية في وزن عملية التقييم. فهذه المؤشرات، مثل كمية المدخلات (حجم الأساتذة بالنسبة إلى الطلاب، والمختبرات، وتكلفة إنفاق الطالب، وانتظام

21 لمزيد من التفصيل بخصوص التصنيف، ينظر: <https://bit.ly/2Pxz0HW>

22 لمزيد من التفصيل بخصوص التصنيف، ينظر: <https://bit.ly/2Tr0AYS>

23 هذه التصنيفات مستقلة عن التصنيف العام، وتتوصل إلى استنتاجات مختلفة عن التصنيفات العالمية، بسبب الاختلافات في المنهجية والمعايير المستخدمة.

24 QS Quacquarelli Symonds, "QS Arab Region University Rankings 2022," accessed on 11/9/2022, at: <https://bit.ly/3daxgnj>

25 "2021 Academic Ranking of World Universities," Shanghai Ranking (2021), accessed on 10/1/2021, at: <https://bit.ly/3WY1BaN>

نشر الدوريات ... إلخ)، قد تكون خادعة. ففي بعض الدول الثرية، تتوافر الكفاءة الخارجية بأعلى معاييرها، في حين أن الكفاءة الداخلية محدودة، وجودة العملية التعليمية نفسها متدنية، فضلاً عن استمرار مشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وضعف عملية التنشئة في التعليم الأساسي. ومن ثم، ينبغي الاهتمام بنسبية المؤشرات بحسب واقع كل دولة، والاهتمام الدائم بالعلاقة بين الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية المتعلقة بالتنمية وأسواق العمل.

2. تصنيف الباحثين

يُنظر إلى المنشورات وبراءات الاختراع والابتكارات على أنها منتجات ومخرجات بحثية، وعلى هذا النحو تُوضع في منافسة في أسواق عالمية مختلفة. وإن كانت هذه المنافسة الدائمة ليست جديدة تمامًا، فإنها أصبحت اليوم معومة ومعقدة. وباعتبارها منتجات "فردية"، يجري تقييم "الأقران" لنتائج البحث بناءً على اختبارات "موضوعية" محددة بالنسبة إلى كل حقل علمي، تهدف إلى مقارنة الوحدات والباحثين بعضهم ببعض، في حين أن الاتجاه الحالي أضحى هو تحليل هذه المقارنات وفقاً لمنطق "الموضوعية" الميكانيكية المعقدة، استناداً إلى مؤشرات موحدة محددة مسبقاً، وأصبح بذلك من الممكن دمج التصنيفات العالمية.

تعمل أجهزة الحكم الجديدة هذه على "تسليح" مخرجات البحث، وتعديل تقييم وحدات البحث، وكذلك تقييم الباحثين. وقد أشارت العديد من التحليلات إلى خطورة التوحيد المتزايد لتصنيف الباحثين تحت شعار "النشر أو الهلاك" (Publish or perish)، وإعادة إنتاج ممارسات المنافسة في السوق⁽²⁶⁾، حيث يقارن الباحثون بعضهم ببعض فردياً، وبين أقرانهم، وجماعياً، وبين الجامعات.

على مدى السنوات العشر الماضية، يبدو أن "الثورة الرقمية" لم تؤدِّ إلى انفجار في عدد المنشورات التي يمكن الوصول إليها رقمياً فحسب، وإنما أيضاً في تحول عميق في طرق الوصول إلى المعلومات العلمية وفي استخدام الأساليب الببليومترية للتقييم. وعلى الرغم من أن هذه الأساليب قد جرى تصميمها في الأصل للعلوم، فإنها ليست مناسبة تماماً للعلوم الإنسانية والاجتماعية، بحكم أنها لا تختلف في مواضيع الدراسة وطرق البحث والعلاقة بالسياق الاجتماعي فحسب، بل تختلف عن العلوم أيضاً في طرق التواصل العلمي.

ويعدّ "مؤشر هيرش" أو "مؤشر إتش" (h-index)، الذي اقترحه جورج إدواردو هيرش في عام 2005 في البداية أداة لتحديد الجودة النسبية في مجال الفيزياء النظرية، قبل أن يجري تعميمه على باقي العلوم، أحد أهم المؤشرات الدولية لقياس إنتاجية الباحثين في العالم وتأثيرهم الانتشاري بناءً على منشوراتهم

26 Hendrik P. Van Dalen & Kène Henkens, "Intended and Unintended Consequences of a Publish or Perish Culture: A Worldwide Survey," *Journal of the American Society for Information Science and Technology*, vol. 63, no. 7 (2012), pp. 1282-1293.

العلمية المصنّفة. وإن كان هذا المؤشر قد ووجه بعدد من الانتقادات، من قبيل أنّ العدد الإجمالي لمقياس الاقتباسات يتأثر بشدة بالمشاركة في منشور واحد له تأثير كبير، فقد اعتمدته عدة جامعات دولية منذئذٍ شرطاً أساسياً للترقية العلمية.

من جهة أخرى، تعدّ فئة "الباحثون ذوو الاستشهادات العالية" (Highly Cited Researchers) أحد أهم مؤشرات هذه القدرات الداخلية؛ وهي قائمة تنشرها سنوياً شركة (Clarivate/ Web of Science)، وتضمّ الباحثين في العلوم والعلوم الاجتماعية الذين أظهروا تأثيراً كبيراً من خلال نشر العديد من الأوراق البحثية التي استشهد بها أقرانهم بغزارة خلال العقد الماضي. وتصنف هذه الأوراق التي جرى الاستشهاد بها في أعلى 1 في المئة من حيث الاستشهادات لمجال أو مجالات علمية وسنة النشر في شبكة العلوم، ويجري اختيار الباحثين لأدائهم الاستثنائي في واحد أو أكثر من 21 مجالاً بحثياً. وقد ضمّت قائمة عام 2020 ما يقرب من 6400 باحث ضمن فئة الباحثين الأكثر اقتباساً في العالم⁽²⁷⁾. أما بالنسبة إلى البلدان العربية، فتبقى فئة "الباحثين العرب ذوي الاستشهادات العالية" سلعة نادرة جداً. فمن بين 6389 باحثاً، جرى الاستشهاد بهم في جميع أنحاء العالم في عام 2020، ينتسب 112 باحثاً فقط إلى جامعات في الوطن العربي، ومعظمهم في المملكة العربية السعودية⁽²⁸⁾.

تعد قواعد البيانات (Scopus) و (Web of Science) و (Google Scholar) الأكثر انتشاراً وتأثيراً في المجال العلمي. وتقوم قواعد البيانات الثلاث بجمع المؤلفات العلمية وفهرستها. ويتمثل الاختلاف الكبير بين قواعد البيانات في المحتوى؛ إذ يختار محررو (Scopus) و (Web of Science) المجلات والكتب ووقائع المؤتمرات والمواد الأخرى التي يجري إدراجها وتنظيمها، في حين تشمل قاعدة بيانات (Google Scholar) كل ما يمكن العثور عليه من خلال الرصد الآلي؛ ما يعني مراقبة الجودة أو التصفية بدرجة أقل. وعلى الرغم من وجود الكثير من المحتوى في جميع قواعد البيانات الثلاث، فإنها تختلف اختلافاً جوهرياً في التغطية، إذ تعطي (Scopus) و (Web of Science) الأولوية للمنشورات العلمية باللغة الإنكليزية، في حين أن (Google Scholar) أكثر شمولاً للغات مختلفة.

يحوّل هذا النوع من البيئة التنافسية العلاقة بين جودة الابتكار المنفذ وسرعة تقييمها. فالسباق للوصول إلى أفضل المجلات، وإلى تسجيل أفضل براءات الاختراع، وإلى إدخال منتجات مبتكرة، يسرّع عملية البحث والنشر، لكن يضعفها في الآن ذاته، لا سيّما من خلال تشجيع التعاون بين البحث الأكاديمي والبحث الصناعي، وتعديل التنظيم المؤسسي ووسائل تمويل هذا النشاط. ففي حين كان الباحثون في السابق يتلقون الدعم على نحو متكرر من كل مؤسسة من مؤسساتهم، فإنهم اليوم

27 Clarivate/ Web of Science, "Methodology - Highly Cited Researchers 2020," accessed on 11/1/2022, at: <https://bit.ly/3iQIP4d>

28 Ibid.

يستجيبون لعروض مناقصة من خلال تقديم المشاريع من أجل الحصول على الموارد. وفي حين كانوا في الماضي أمام سلطة علمية ومالية واحدة، فإنهم يواجهون الآن العديد من الممولين الذين يختارون بينهم قبل أن يصبحوا "أسرى" برامجهم البحثية. ومن ثم، فإن الباحث لم يعد مضطراً إلى بناء مشروعه الخاص، فهو يتأقلم مع برنامج محدد سلفاً، ويستجيب للطلبات المكتوبة من خبراء خارجيين قبل الدخول في منافسة مع زملائه. وإن كان لهذا التحول مزايا التقليل من أوجه عدم اليقين الخاصة بالبحث، وتنظيم العمل في هياكل بحثية أكثر مرونة، فإنه يقود في المقابل إلى التحكم في إنتاجية الباحثين وفعاليتهم في الحصول على النتائج، ويقلل من استقلاليتهم، هذا إذا لم يكن يقلل من إبداعهم⁽²⁹⁾.

وقد بدأ الضغط للنشر يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة ما يجري إنتاجه؛ وهي تساؤلات ستزداد حدتها في المستقبل. ويشير البعض إلى وجود اتجاه نحو عدد أقل من المنشورات الأصلية، واستراتيجيات "تقسيم" النتائج لعمل المزيد من المنشورات من البحث نفسه، والمقالات التي تُنجز بسرعة كبيرة على حساب متانة النتائج أو التي تُضحي بأهميتها من أجل احترام معايير المجلات الرسمية. ولا تخفى ملاحظة الممارسات المنحرفة المرتبطة بالضغط من أجل إنتاج النتائج والمنشورات بسرعة: الانتحال، والانتحال الذاتي، وما إلى ذلك.

3. "تأثير متي"

تتسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، على غرار سواها من العلوم، بوجود "تأثير متي" (Matthew Effect) الذي يُستخدم لوصف "النمط العام لعدم المساواة التي تعزز ذاتياً"، والتي يمكن أن تكون مرتبطة بالثروة الاقتصادية، أو القوة السياسية، أو النفوذ، أو المكاسب التعليمية، أو أي مجال آخر يعتمد على التراكم⁽³⁰⁾. ففي جميع هذه المجالات، فإن الفجوات بين أولئك الذين تراكمت لديهم المزايا (من يملكون) ومن لا يملكون "تتسع باستمرار على مر الزمن من غير وجود آليات لتصحيحها"⁽³¹⁾.

وقد تناول روبرت ميرتون في مقالته التأسيسية "تأثير متي في العلوم" هذا الأثر السلبي من حيث الارتباط بين الإنتاجية العلمية المبكرة ومعدلات الإنتاجية وطول العمر ووفرة الإنتاج العلمي، وذلك من

29 Knorr Cetina, *Epistemic Cultures: How the Sciences Make Knowledge* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999).

30 Robert K. Merton, "The Matthew Effect in Science: The Reward and Communication Systems of Science are Considered," *Science* (New Series), vol. 159, no. 3810 (1968), pp. 56-63; Robert K. Merton, "The Matthew Effect in Science, II: Cumulative Advantage and the Symbolism of Intellectual Property," *Isis*, vol. 79, no. 4 (December, 1988), pp. 606-623.

31 Ibid.

خلال النشر في أفضل المجلات العلمية المتخصصة⁽³²⁾. وأشار إلى أن مشاهير الباحثين في المجال العلمي يبحثون عن الاعتراف الكبير الذي قد لا يكون مناسباً لأعمالهم الجديدة، مقارنة بتقدير عمل زملائهم الذين ينتجون أعمالاً لا تقل جودة ويحصلون على تقدير أقل، بسبب تراكم حوافز في الفئة الأولى من المنح المالية أو الجوائز أو التكريم أو اقتباسات الآخرين من عملهم. هذا التراكم المالي و/ أو الرمزي يعني مضاعفة الأفضليات وتوسيع الفجوات على نحو مطرد. ومع تزايد ضغوطات النشر على الباحثين، تترادى حدة "تأثير متى" الذي يبرز الطبيعة التراكمية للأفضليات، ويصبح "من هم أغنياء" في المجال البحثي "أكثر غنى" في المستقبل و"من هم فقراء يزدادون فقرًا"، ومن ثم يعمق الفوارق ويزيد من حدة التنافس بينهم.

خامساً: تحولات العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي

يتميز العالم العربي أيضاً بتفاوت في مستويات الوصول إلى الوسائل البحثية. ومن شأن الأدوات الرقمية هنا، لا سيما التكنولوجيا المحمولة التي لا تتطلب استثمارات كبرى وبُنِي تحية مادية كبرى، أن تُدمج العديد من البلدان والمدن والأقاليم المهمشة في السابق في الديناميات التعليمية والبحثية الناشئة، مع دخول البشرية في طور نوعي جديد، وهو بروز قدرات التعلم عن بعد وكفاءاته، وتطور الجامعات المفتوحة، وتيسير التقدم التقني لعملية التعلم والتعلم الذاتي المستمر، بحيث بات دور المدرّس هو دور الميسر أكثر منه دور الملّقن. ويطور هذا الدور على نحو مبكر امتلاك المتعلم لمهارات البحث والتفاعل مع شبكة واسعة من المعارف، ومن ثم تطوير مهارات الابتكار، وإيجاد حلول إبداعية للمشكلات في تلك المناطق المهمشة.

كما يؤثر تزايد نشر الباحثين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية باللغة الإنكليزية بالضرورة في إنتاج المعرفة العربية. وللحفاظ على مكانتها في العلوم العالمية، ينبغي للدول العربية حتماً تدريب باحثيها أكثر على الكتابة والنشر باللغة الإنكليزية، مع بناء قدرات بحثية ذاتية باللغة العربية، وبالمعايير الدولية؛ ذلك أنه على الرغم من الادعاء بأن الاعتراف بالتعددية الثقافية قد غدا حقيقة قائمة، فإنّ المركزية الإنكليزية تنقض ذلك، وتستثني من مجالها مثلاً الدوريات التي

32 Ibid.

بين ميرتون الترابط المتلائم للإنتاجية العلمية المبكرة مع معدلات الإنتاجية وطول عمر الإنتاج العلمي وغزاقته، من خلال النشر في أفضل المجلات العلمية المتخصصة، وأوضح أن الباحثين المشهورين في الحقل العلمي يحظون باعتراف كبير قد لا يتناسب مع أعمالهم الجديدة، مقارنةً بالاعتراف بأعمال زملائهم الذين ينتجون أعمالاً لا تقل جودة ويحصلون على اعتراف أقل، وذلك بفعل تراكم الحوافز لدى الفئة الأولى من منح مالية وجوائز وتكريم أو استشهاد الآخرين بأعمالهم. وقد عرّف ميرتون هذه الدينامية السلبية مضاعفة الأفضليات واتساع الفجوات على نحو مطرد بـ "تأثير متى" في إشارة إلى آية من الإنجيل بحسب القديس متى: "لأن كل من له يُعطى قَبْرَدَا، وَمَنْ لَيْسَ لَهُ فَالَّذِي عِنْدَهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ" (الإنجيل بحسب القديس متى، الأصحاح الخامس والعشرون: 29).

تصدر بغير اللغة الإنكليزية، علماً أن اللغات الأخرى التي تهملها هي لغات عالمية وفق اعتراف الأمم المتحدة بها، وفي مقدمتها اللغة العربية التي تعدّ إحدى اللغات الأكثر انتشاراً واستخداماً في العالم؛ إذ يتحدثها ما يزيد على 400 مليون نسمة من سكان المعمورة، وهي ضمن اللغات الرسمية الست ولغات العمل في الأمم المتحدة (إلى جانب الصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية)⁽³³⁾، كما تترجم منظمات الأمم المتحدة نصوصها إليها. ويتعلق الأمر أيضاً بإثبات جدارة المضمون العلمي للدوريات العربية في تخفيف تلك المركزية، والاضطرار إلى وضعها في الاعتبار في التصنيف والشمول.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى تجربة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات التي بدأت في عام 2010، والذي أخذ على عاتقه تطوير عملية الإنتاج البحثي باللغة العربية، بحيث تفرض نفسها في المجتمع العلمي مع تقدّم نوعية الإنتاج؛ الأمر الذي نتج منه نشر مئات الكتب المحكمة باللغة العربية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية كافة، وسّت دوريات علمية محكمة باللغة العربية، ومئات المؤتمرات والندوات والفعاليات المنظمة أيضاً باللغة العربية، بما يسهم في التراكم اللازم لنهوض علمي متسق ومستدام.

خاتمة

المجال البحثي مجال محفوف بالمخاطر وعدم اليقين، وتنظيم مؤسساته صعب؛ إذ تتميز مهنة الباحث بعمليات طويلة وغير مؤكدة، حيث يتداخل التعلم المستمر بالنشاط الإنتاجي، ويجري تقييم قدرات كل فرد، وكل مجموعة، لكل مهمة منجزة باستمرار.

مستقبلاً، سيستمر تقديم العديد من الاقتصاديين والقادة السياسيين البحث على نحو متزايد بوصفه أصلاً أساسياً للقدرة التنافسية للأمم، في ظل تواصل التحول نحو اقتصادات ومجتمعات قائمة على المعرفة والأصول اللامرئية. لكن هذه الميزة لن تكون فعالة إلا بناءً على قدرة الباحثين على مضاعفة نتائجهم وتعزيزها، وقدرة الشركات على الابتكار في الأسواق، ونوعية العلاقات التي أقيمت بين الأكاديميين والصناعيين.

والخلاصة أننا أبرزنا في هذه الدراسة بعض أهم معالم تحولات العمل البحثي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حاضراً ومستقبلاً، بما يمكن البناء عليه لرسم سياسات عمومية ومشاريع بحثية متسقة مع هذه التحولات، وأساساً للنهوض بهذه العلوم في البلاد العربية.⁽³⁴⁾

33 الأمم المتحدة، "اليوم العالمي للغة العربية، 18 كانون الأول/ ديسمبر"، شوهد في 2022/11/3، في: <https://bit.ly/3DVVb4T>

34 أعدت هذه الورقة بوصفها ورقة خلفية نقاشية قُدمت إلى استشراف في سياق التحضير لهذا المحور.

المراجع

العربية

استشراف للدراسات المستقبلية، الكتاب السنوي السادس: استشراف تحولات العلوم والتكنولوجيا: بوابة العرب إلى المستقبل. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
<https://bit.ly/3DVVb4T>: في: "اليوم العالمي للغة العربية، 18 كانون الأول/ ديسمبر".

الأجنبية

"2021 Academic Ranking of World Universities." Shanghai Ranking (2021).
 at: <https://bit.ly/3WY1BaN>

Aghion, Philippe et al. "The Governance and Performance of Universities: Evidence from Europe and the US." *Economic Policy*. vol. 25, no. 61 (January 2010).

Ammon, Ulrich. *The Dominance of English as a Language of Science: Effects on other Languages and Language Communities*. New York: Mouton de Gruyter, 2001.

Barry, Andrew & Georgina Born (eds.). *Interdisciplinarity: Reconfigurations of the Social and Natural Sciences*. New York: Routledge, 2013.

Callard, Felicity & Des Fitzgerald. *Rethinking Interdisciplinarity across the Social Sciences and Neurosciences*. New York: Palgrave Macmillan, 2015.

Cetina, Knorr. *Epistemic Cultures: How the Sciences Make Knowledge*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999.

Clarivate/ Web of Science. "Methodology - Highly Cited Researchers 2020."
 at: <https://bit.ly/3iQIP4d>

Darbellay, Frédéric (ed.). *La circulation des savoirs. Interdisciplinarité, concepts nomades, analogies, métaphores*. Berne: Peter Lang, 2012.

Espeland, Wendy Nelson & Michael Sauder. *Engines of Anxiety: Academic Rankings, Reputation, and Accountability*. New York: Russell Sage Foundation, 2016.

- Gastaldi, Lise & Caroline Lanciano-Morandat. "L'enseignement supérieur et la recherche: Une pression temporelle accrue." *La nouvelle revue du travail*. vol. 11 (2017).
- Gibbons, Michael et al. *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.
- Jollivet, Marcel (ed.). *Sciences de la nature, sciences de la société: Les passeurs de frontières*. Paris: CNRS Éditions, 1992.
- Kamadjeu, Raoul. "English: The Lingua Franca of Scientific Research." *The Lancet*. vol. 7 (September 2019).
- Marginson, Simon. "Global University Rankings: Implications in general and for Australia." *Journal of Higher Education Policy and Management*. vol. 29, no. 2 (2007).
- Meneghini, Rogerio & Abel L. Packer. "Is there science beyond English?" *EMBO Reports*. vol. 8, no. 2 (2007).
- Merton, Robert K. "The Matthew Effect in Science, II: Cumulative Advantage and the Symbolism of Intellectual Property." *Isis*. vol. 79, no. 4 (December 1988).
- Merton, Robert K. "The Matthew Effect in Science: The Reward and Communication Systems of Science are Considered." *Science (New Series)*, vol. 159, no. 3810 (1968).
- Morin, Edgar. *Science avec conscience*. Paris: Fayard, 1982.
- QS Quacquarelli Symonds. "QS Arab Region University Rankings 2022." at: <https://bit.ly/3daxgnJ>
- Rhoads, Robert A., Shuai Li & Lauren Ilano. "The Global Quest to Build World-Class Universities: Toward a Social Justice Agenda." *New Directions for Higher Education*. no. 168 (Winter 2014).
- Stengers, Isabelle (ed.). *D'une science à l'autre: Des concepts nomades*. Paris: Seuil, 1987.

Tardy, Christine M. "The Role of English in Scientific Communication: Lingua Franca or Tyrannosaurus Rex?" *Journal of English for Academic Purposes*. vol. 3, no. 3 (2004).

Tight, Malcolm. "Examining the Research/ Teaching Nexus." *European Journal of Higher Education*. vol. 6, no. 4 (2016).

Van Dalen, Hendrik P. & Kène Henkens. "Intended and Unintended Consequences of a Publish or Perish Culture: A Worldwide Survey." *Journal of the American Society for Information Science and Technology*. vol. 63, no. 7 (2012).

Vinck, Dominique. *Pratiques de l'interdisciplinarité: Mutations des sciences, de l'industrie et de l'enseignement*. Grenoble: Presses universitaires de Grenoble, 2001.

Weingart, Peter & Nico Stehr (eds.). *Practising Interdisciplinarity*. Toronto: University of Toronto Press, 2000.